ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Environmental governance in Iraq

Raed Khalil Ibrahim
College of Science, Tikrit University, Tikrit, Iraq
raid805@yahoo.com

Article info.

Article history:
- Received 22 March 2023
- Accepted 5 April 2023
-Available online 1 December 2025

Keywords:
Testimony, Evidence
- Islamic Jurisprudence
- Comparative Law
- Judicial Authority
- Means of Proof.

Abstract: Environmental governance in Iraq refers to decision-making processes concerning the management of the environment and natural resources, focusing on principles such as inclusiveness, accountability, and efficiency. Both governments and non-governmental entities, such as environmental groups and civil society, play significant roles in influencing environmental policy decisions. Global environmental governance has evolved to activate national policies to address environmental impacts caused by economic development, ensuring environmental sustainability. The research also discusses the challenges of the environment in Iraq due to climate change and aims to explore the current state of environmental governance while providing suggestions for improving environmental conditions.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

الحوكمة البيئية في العراق

م. رائد خليل ابراهيم

كلية العلوم، جامعة تكريت ، تكريت، العراق

raid805@yahoo.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٢٢ / اذار/ ٢٠٢٣
- القبول : ٥ / نيسان/ ٢٠٢٣
- النشر المباشر: ١/كانون الاول/٢٠٢٥

الخلاصة: تشير الحوكمة البيئية في العراق إلى عمليات صنع القرار التي تتعلق بإدارة البيئة والموارد الطبيعية، مع التركيز على مبادئ الشمولية، والمساءلة، والكفاءة. تلعب الحكومات والجهات غير الحكومية، مثل الجماعات البيئية والمجتمع المدني، دورًا هامًا في التأثير على قرارات السياسات البيئية. تطورت الحوكمة البيئية العالمية لتفعيل السياسات الوطنية بهدف معالجة الآثار البيئية الناتجة عن التنمية الاقتصادية، مما يضمن استدامة البيئة. يتناول البحث أيضًا تحديات البيئة في العراق بسبب تغير المناخ ويهدف إلى استكشاف الوضع الحالي للحوكمة البيئية وتقديم مقترحات لتحسين الأوضاع البيئية.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

الكلمات المفتاحية :
الحوكمة البيئية
الجماعات البيئية
تغير المناخ
الاستدامة البيئية

المقدمة : أولاً: موضوع البحث

تشير الحوكمة البيئية إلى عمليات صنع القرار والتي تنطوي على مراقبة وإدارة البيئة والموارد الطبيعية كما تشير إلى الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات بالإعتماد على مبادئ مثل الشمولية، التمثيلية المساءلة، الكفاءة والفعالية إلى جانب المساواة والعدالة الاجتماعية والتي تشكل أساسا للحكم الراشد، فالحوكمة البيئية الرشيدة تعكس فهما أفضل لبنية ووظيفة العمليات وتغيرات تصنيف النظم الطبيعية ودون هذا الفهم (إحتمالية التنبؤ الجيد) تعتبر القرارات البيئية غير ملائمة ويمكن أن تؤدي إلى عواقب بيئية وخيمة، بالرغم من أن الحكومات فاعل مهم في تنفيذ الحوكمة البيئية وإستغلالها والحفاظ عليها فإن الفواعل غير الحكومية لها نفس القدر من الأهمية مثل الجماعات البيئية المجتمع المدني، النقابات العمالية للتأثير على عمليات صنع القرارات في مختلف القضايا البيئية، فالحوكمة البيئية تشير إلى ذلك الترابط بين الحوكمة والبيئة وتعني الآليات والوسائل التنظيمية والمنظمات التي من خلالها يؤثر مختلف الممثلين السياسيين في الأفعال والنتائج البيئية وهو المفهوم الذي يطرح تنوعا وتعددا في آليات الرقابة والضبط.

لقد تطورت الحوكمة البيئية العالمية كمستوى أول أجمع على ضرورة تفعيل السياسات البيئية الوطنية (حوكمة بيئية محلية ترجمته العديد من المؤتمرات والإتفاقيات الدبلوماسية الخضراء ، يمكن القول أن الحوكمة البيئية تسد وتعالج الآثار البيئية التي تخلفها التنمية الإقتصادية من أجل ضمان إستدامة بيئية أين توكل للفواعل المختلفة الرسمية ، غير الرسمية التدخل للحفاظ على الموارد البيئية

المتجددة وغير المتجددة من خلال سياساتها المختلفة ، فالحوكمة البيئية فتحت المجال أمام شبكة واسعة مترابطة ومعقدة من الفواعل يسعى كل منها للتأثير في صناعة القرار الأخضر البيئي.

إن الحوكمة البيئية الوطنية تعنى توجيه الجهود والتنسيق بين قطاعات السياسات العامة المختلفة أبرزها السياسة الصحية، السياسة والاقتصاد، وبما أن العراق يواجه تحديات بيئية كبيرة نتيجة لتدهور البيئة وتغير المناخ، فإن دراسة الحوكمة البيئية في هذا السياق تكتسب أهمية خاصة. يهدف هذا البحث إلى استكشاف الوضع الحالي للحوكمة البيئية في العراق، وتحديد العوامل المؤثرة، ومقترحات لتحسين الأوضاع البيئية.

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في فهم التحديات البيئية التي يواجهها العراق وتأثيراتها على المواطنين، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتعزيز الحوكمة البيئية. تشمل الحوكمة البيئية إدارة الموارد الطبيعية، وهي تعتمد على مبادئ الشمولية والمساءلة، مما يساعد في تجنب العواقب السلبية. كما يلعب الفاعلون غير الحكوميين دوراً مهماً في التأثير على صنع القرار. من خلال تنسيق الجهود بين القطاعات المختلفة، تسهم الحوكمة البيئية الوطنية في معالجة الآثار البيئية الناتجة عن التنمية الاقتصادية وضمان الاستدامة.

ثانياً: أهداف الدراسة

يتضمن هذا البحث تحليل الوضع الحالي لتقييم فعالية الحوكمة البيئية في العراق، وتحديد العوامل المؤثرة من خلال دراسة التحديات التي تعوق تنفيذ السياسات البيئية. كما يهدف إلى تقديم توصيات واقتراح استراتيجيات لتحسين الأداء البيئي وتعزيز الحوكمة، مما يسهم في تحقيق أفضل النتائج البيئية في البلاد.

ثالثًا: إشكالية الدراسة

إشكالية الدراسة تتمحور حول طرح السؤال التالي: ما هي العوامل التي تعيق تحسين الحوكمة البيئية في العراق، وكيف يمكن التغلب عليها لتحقيق التنمية المستدامة؟

رابعًا: منهجية الدراسة

سنتناول في هذا البحث بعض الفرضيات القانونية المتعلقة بالحوكمة البيئية في العراق، مع التركيز على الجوانب السلبية والإيجابية، وسنعتمد على المنهج الاستنباطي من خلال طرح التساؤلات والفرضيات للإجابة عنها في خطة الدراسة.

خامسًا: خطة الدراسة

المبحث الأول الإطار المفاهيمي للحوكمة البيئية

- المطلب الأول مفهوم الحوكمة البيئية ومكوناتها.

- المطلب الثاني أنواع الحوكمة البيئية.

المبحث الثاني واقع الحوكمة البيئية في العراق

- المطلب الأول تحليل الوضع الراهن للبيئة في العراق وأهم التحديات.
- المطلب الثاني تقييم فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة في مجال الحوكمة البيئية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة البيئية

تُعرّف الحوكمة البيئية بأنها مجموعة القرارات والسياسات والإجراءات التي تهدف إلى إدارة الموارد البيئية والتصدي للتحديات البيئية، مثل التغير المناخي، من خلال التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية. تعكس الحوكمة البيئية فعالية الدولة في تطوير استراتيجيات مستدامة لحماية وتنظيم الموارد الطبيعية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة. في العراق، يتضح التركيز على الحوكمة البيئية من خلال عدة تشريعات تتضمن الاستجابة للتحديات البيئية والتزاماتها الدولية، مما يدعم إدماج قضايا البيئة في صياغة وتطوير السياسات العامة.

بناءً على ما سبق سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول مفهوم الحوكمة البيئية، بينما في المطلب الثاني نتناول أنواع الحوكمة البيئية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة البيئية

أولاً: مفهوم الحوكمة: تعتبر الحوكمة من أهم المتطلبات والضروريات الحتمية التي أضحى تطبيقها حتمية في الآونة الأخيرة لضمان تنظيم العمل في منظمات القطاع الخاص والعام على كل من المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وتعرف بطرق مختلفة وأحياناً متناقضة فكل كيان يعطيها تعريفاً معيناً وفق توجهاته في مجال عمله، ونوجزها فيما يلي:

أ- **التعريف اللغوي:** يعد مصطلح الحوكمة ترجمة مختصرة لمصطلح: CORPORATE GOVERNANCE أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح هي: أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة[١].

والحوكمة لغوياً هي لتحكم والسيطرة من خلال قواعد وضوابط وأسس لتحقيق الرشد وهي نظام رقابي بصورة علنية ومتكاملة داعمة للشفافية والمسؤولية والموضوعية[٢].

ب- **التعريف الاصطلاحي:** بأنها ممارسة مختلف الشؤون السياسية، الاقتصادية والإدارية والاجتماعية من خلال توليفة تضمن للمواطنين الحصول على حقوقهم والقيام بواجباتهم، وتجسد منطق التشاركية بين مختلف الفواعل[٣].

تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: الأسلوب والمنهج الذي يتم من خلاله تسيير المنظمات والتحكم في أعمالها[٤].

ويعرفها البنك الدولي بأنها الحكم الراشد بمعنى ممارسة السلطة عمن طريق تقاليد ومؤسسات رسمية وغير رسمية من أجل الصالح العام.

---

[١] محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الاستثمار القومي، مصر، ٢٠٠٧، ص٤.

[٢] غسان علي سلامة، الحوكمة في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، بيروت، ٢٠١٢، ص٦.

[٣] هاجر خلالفة، قراءة في المداخل والمقاربات المفسرة للعولمة والحوكمة، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد٤، ٢٠١٤، ص٢١٦.

[٤] نصار أمين الراوي، محددات الحوكمة، دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، طرابلس، بيروت، ٢٠١٢، ص٤.

بالتالي يمكن القول أن الحوكمة هي: مجموعة الإجراءات والقواعد وأجهزة اتخاذ القرار والإعلام والمراقبة التي تترجم أسلوب وطريقة الحكم والقيادة بهدف ضمان السير الحسن لشؤون الدولة والمؤسسات سواءا كانت عمومية أو خاصة اقليمية أو وطنية أو حتى دولية، وتقوم على مجموعة من الأركان هي : المساواة الشفافية العدالة والمساواة ، والتمكين.

ثانياً: مفهوم البيئة: تعد البيئة من أهم المواضيع التي شغلت الانسان منذ أن وجد على سطح الأرض، لأنه المحيط الذي يعيش فيه ويؤثر فيه ويتأثر به، ومنه يحصل على مصادر عيشه وبقائه واستمراره، تشمل الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم.

وقد تعددت تعاريف البيئة، واختلفت باختلاف زوايا النظر والاهتمام من جانب لغوي، اصطلاحي، وقانوني كما يلي:

أ- **التعريف اللغوي:** تشير معاجم اللغة العربية الى أن البيئة اسم مشتق من الفعل الماضي باء، بوأ ومضارعه يبوء وقد استخدم في أكثر من معنى ولكن أشهر هذه المعاني هو ما كان في أصله يرجع الى معنى نزل وأقام[١].

ب- **التعريف الاصطلاحي:** أثر المؤتمر الدولي للبيئة في ستوكهولم عام ١٩٧٢ على تعريف البيئة، حيث اعتُبرت البيئة مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي تعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، حيث يستمدون منها مقومات حياتهم ويؤدون نشاطاتهم[٢].

ج- التعريف القانوني: تباينت التعريفات القانونية للبيئة بين مختلف القوانين الداخلية، حيث حُددت بعض القوانين المفهوم بشكل ضيق، مقتصرة على العناصر الطبيعية المكونة للوسط الطبيعي، مثل الماء والهواء والتربة، والتي لا تتدخل الإنسان في وجودها. بينما اتبعت بعض التشريعات، مثل التشريع العراقي، نهجًا موسعًا لتعريف البيئة. حيث نص القانون رقم (٣) لعام ١٩٩٧ (قانون حماية وتحسين البيئة) في مادته الثانية على أن البيئة تشمل المحيط بكل عناصره، الذي تعيش فيه الكائنات الحية [٣].

وتعويلاً على تلك النصوص يرجع حرص جميع الدول على السياسة البيئية الى اعتبارها جزء من حقوق المواطن من حق العيش ضمن ظروف بيئية سليمة ولهذا جاء في المادة (٣٣) من دستور جمهورية العراق: (أولاً: لكل فرد عراقي حق العيش في ظروف بيئية سليمة، ثانياً: تتكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليها)[٤].

تناولت المادة (١١٠) من القانون حصر شؤون البيئة في السلطة الاتحادية، مما يجعل القوانين الاتحادية ذات أولوية أعلى من قوانين أي إقليم أو محافظة منظمة في إقليم. كما نصت المادة على ضرورة رسم سياسة بيئية تهدف إلى حماية البيئة من التلوث والحفاظ على نظافتها، بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

عُرفت البيئة في الفقرة (٥) من المادة الثانية من قانون حماية وتحسين البيئة العراقية رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ بأنها "المحيط بكل عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية والتأثيرات الناتجة عن الأنشطة

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤، ص٣٨-٣٩.
[٢] إبراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ٢٠٠٠، ص٧.
[٣] المادة (٢) من الفقرة (رابعاً) من قانون الحماية وتحسين البيئة العراقي رقم (٣) لسنة ١٩٩٧.
[٤] مادة (٣٣) من دستور جمهورية العراق الجديد ١٥/١٠/ ٢٠٠٥.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان". ومن المهم الإشارة إلى أن هذا القانون شمل عناصر البيئة ليتماشى مع التشريعات في الدول المتطورة، مما يضمن أن تكون هذه العناصر خاضعة لحماية القانون، بما في ذلك الأنشطة البشرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا مجال هنا لاستعراض بقية الدساتير الدولية، ولكن هذه تُعد نماذج منها.

ثالثاً: الحوكمة البيئية: في سياق عمل الانسان على تطوير حياته وإشباع حاجاته من خلال مختلف نشاطاته الاقتصادية والاجتماعية قد يضر بالبيئة الأمر الذي استوجب أهمية نشر الوعي بمفهوم ومبادئ وتطبيقات الحوكمة البيئية، وأهمية ترشيد استهلاك الموارد في سبيل الحفاظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية معا[١].

تعرف الحوكمة البيئية على أنها مجموعة المنظمات والآليات السياسية وآليات التمويل والقواعد والإجراءات والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة[٢].

كما يمكن تعريفها من منطلق أخر بأنها مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي، وصولا الى المستوى العالمي كما تدعو إلى قيادة تشاركيه ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية[٣].

ونظرا لأنها مفهوم جديد ذو تركيبة متنوعة، تضم قواعد من العلوم السياسية والإدارية والقانونية لأنه مفهوم جديد يتعلق بالتنظيم لضمان حماية البيئة من هذا المنظور أصبح من الضروري التنسيق بين الوظائف التالية:

١- إعداد سياسية بيئية تأخذ في الاعتبار تأثير النشاطات الاقتصادية على مجمل السياسات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.
٢- ترجمة السياسات البيئية في قواعد قانونية وتكليف المؤسسات بتنفيذها.
٣- رقابة نتائج السياسات البيئية بواسطة مؤسسات مكيفة لهذا الغرض.
٤- ربط كل الإجراءات أو التدابير التي تهدف الى حماية البيئة بمختلف المؤسسات وإدراجها في سياق عام للمجتمع.
٥- رقابة حسن تنفيذ السياسات البيئية وحسن سير المؤسسات التنفيذية.

عرف إعلان أبو ظبي حول المستقبل العربي لعام ٢٠٠١ الحوكمة البيئية بأنها الاستخدام الرشيد للموارد، واتباع استراتيجيات إنتاج أكثر نظافة. كما دعا إلى تطوير تكنولوجيات متقدمة في مجال تحسين البيئة، وتشجيع استخدام المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي[٤].

---

[١] كريم الجسر، الحوكمة البيئية، تقرير واقع البيئة في لبنان، الواقع والتوجهات، بيروت، ٢٠١٠، ص١٤٠.
[٢] حسين شكري، نحو حوكمة بيئية عالمية، مجلة رؤى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ٢٠١٤، ص٣٥.
[٣] أسماء سلامي، الاعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة الواقع والمأمول، مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد٢٥، ٢٠١٦، ص٥.
[٤] عمار بلعادي، ولطفي رمضاني، حوكمة إدارة البيئة كأحد مبادئ بلوغ التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى افاق التنمية المستدامة ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، ١٨/١٧، ٢٠١٠، ص٣.

المطلب الثاني: أنواع الحوكمة البيئية

تشمل الحوكمة البيئية مجموعة من الأنماط والأساليب المُستخدمة لإدارة وحماية الموارد الطبيعية والثروات البيئية. وتتضمن مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تنفذها الحكومات، والمنظمات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الفاعلين في القطاع الخاص. يمكن تصنيف الحوكمة البيئية إلى أربعة أنواع رئيسية، وهي:

أولاً: الحوكمة البيئية الخاصة:

يرتكز تحديد مفهوم الحوكمة البيئية الخاصة (PEG) على الاتجاهات المستقبلية لآليات السوق، ومنع التلوث، والإدارة التكيفية، والبحث البيئي، والحوكمة الدولية الجديدة، والتنظيم الإعلامي، والتنمية المستدامة، وغيرها من المجالات التي أصبحت جزءًا مهمًا من نظرية وممارسة السياسة البيئية والقانون. كما تجدر الإشارة إلى أن الحوكمة البيئية الخاصة ليست بديلاً عن الحوكمة العامة أو نظامًا جديدًا.

إن العلاقة بين الحوكمة البيئية العامة والحوكمة البيئية الخاصة تعتبر علاقة معقدة حيث نجد الحوكمة البيئية الخاصة تقوم بسد الفجوات والعمل بسرعة أكبر من الحكومة البيئية العامة في الحالات التي يصعب عليها التدخل بسبب عراقيل سياسية، أو حدود قضائية، كما نجدها في حالات أخرى تتكامل والحوكمة العامة وتتنافس معها[١] في مجالات أخرى، من جهة أخرى تتدخل الحوكمة البيئية العامة لتغطية النتائج والآثار التي تحدثها الحوكمة البيئية الخاصة (السوق) من آثار غير مباشرة عن طريق دعم التنظيم والحد من تكاليفه ، التنمية ، وهناك إتجاه آخر يرى بأن الحوكمة البيئية الخاصة يمكن أن تحل محل الحوكمة البيئية العامة في حال عدم التزام الحكومة في محال معين هذا الإتجاه يعتبر الحوكمة الخاصة القطاع الخاص حكومة مصغرة لحماية البيئة بينما يشكك إتجاه آخر ان يكون هدف الحوكمة الخاصة حماية البيئة بالمقام الأول.

تجدر الإشارة إلى أن الحوكمة الخاصة تتشكل من الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والشركات التجارية وهو أمر ضروري للتحول الصناعي والذي تسعى أبحاثه إلى فهم التفاعلات المعقدة بين المجتمع والبيئة و تحديد القوى التي تدفع إلى التغيير إلى جانب دراسة المسارات التي يمكن أن تحقق مستقبلا مستداما، وتلبية الحاجيات والإلمام بتطلعات شعوب العالم في إستخدام الموارد البيئية والتي تتطلب تحسين كفاءة المنتجات ومراعاة أكثر للبيئة إلى جانب إدارة التحديات من خلال المؤسسات الجديدة.[٢]

وفيما يخص قضية وضع القواعد والمعايير فإن دراسات السياسات البيئية العالمية تركز أساسا على الأنظمة والمنظمات الدولية التي تسعى إلى التصدي للمشاكل العابرة للحدود أين تقتصر مؤخرا بحوث السياسة البيئية على دراسة تأثير الفواعل غير الحكومية على عملية صنع السياسة الدولية.

ثانياً: انواع الحوكمة البيئية الخاصة:

---

[1] Micheal P.Vandenbergh, "The Emergence of Private Environmental Governance", (Washington: Environmental Institute. DC,2014),p.32.

[2] Philip Pattberg. "Private Environmental Governance and The Sustainability Transition Functionand Impact of NGOs, Business partner strips, "Berlin Conference on the Dimenssion of Global Environmental Change, Environmental Policy Center, Berlin, 2004), p.52.

تقوم انواع الحوكمة البيئية الخاصة على أنها لا تشكل بديلا عن الإجراءات الحكومية ولكن يمكن أن تسد الفراغ الإستجابة الحوكمة العامة إزاء القضايا البيئية، فكما يمكن للحكومة أن تفرض معايير وقواعد لتنظيم السلوك البيئي فإن المنظمات غير الحكومية الخاصة بإمكانها ذلك أيضا.

أ- تنظيم خاص على نطاق صغير:

إن ما يميز الحوكمة البيئية الخاصة هو إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي الجديد لمعالجة مشكلات العمل الجماعي ، أين يمكن للأفراد المجموعات الصغيرة أن تتقدم بطلب الحماية الموارد المشتركة ، هذه المجموعات يمكن لها في ظل العلاقات المترابطة، توفر المعلومات الكافية، فرض الجزاءات الإجتماعية أو المكافئات أن تشكل مجموعات محلية فمثلا يمكن للمجموعة الصغيرة أن تشكل مجموعة محلية على أساس المخاوف من التهديدات البيئية على المدى القريب المرفق صناعي ما فتتفاوض هذه الجماعات من المجتمع المحلي (جماعات الحماية) على شروط جيدة لاسيما في ظل قدرتها التأثير على سمعة المصنع الشركة بالمجتمع المحلي.

ب- تنظيم خاص على نطاق واسع:

ما يميز المشكلات البيئية أنها واسعة النطاق تتعدى حدود الدولة كتلوث الهواء الإقليمي العالمي أو وجودها خارج حدود الدولة الوطنية (مصائد الأسماك المفتوحة في المحيطات) فالحوكمة البيئية الخاصة عادة ما تعالج المشكلات دون وجود حكومة أو سلطة قسرية والتي عادة ما يوصف تدخلها بغير الكافي

إن التأثير في التفضيلات (الاختبارات البيئية للأفراد يعتبر شكلا من أشكال التنظيم الخاص غير الحكومي كمؤسسات الشهادات التصديق الموجهة للمستهلكين وهي واسعة النطاق حيث توجه سلوك المشتري نحو السلع التي لا تضر بالبيئة، هذا التحول في سلوك المستهلك يكون أقل تكلفة من حيث الوقت والجهد من المشاركة في العملية السياسية كالتصويت على منتجات معينة[١].

ثالثاً: الحوكمة البيئية الخاصة والحوكمة البيئية الجديدة:

لم يلق موضوع الحوكمة البيئية الخاصة إهتمام العلماء في القانون والاقتصاد فهناك من إعتبرها مجرد شكل من أشكال سلوك السوق / التنظيمات الخاصة إلا أنها في واقع الأمر تختلف عنه من حيث طريقة تحديد أولوياتها / تفضيلاتها بتجميع الموارد المشتركة ، محلق السلع العامة والحد من التأثيرات السلبية للعوامل تفاعل بين الشركات أو عملاتها بين الشركات والمنظمات غير الحكومية إن هذا الشكل الجديد من أشكال الحوكمة الحوكمة البيئية الخاصة" يقدم إجابات عن ا العديد من الأسئلة التي تقترح طرقا جديدة في معالجة القضايا البيئية والتي تحطى بإهتمام الجمهور وصناع القرار على حد سواء.

يمكن النظر للحوكمة البيئية الخاصة بإعتبارها حقل معرفي جديد من الحوكمة الجديدة التي توضح لنا آداء واستجابة القطاعين العام والخاص والمشاكل البيئية الخاصة فهي تقدم الكثير من الحلول والإصلاحات في العديد من المحالات والقضايا المعقدة كما أنها تنقل الإفتراض القائل بأن الحكومة هي الأداة الوحيدة في التشريع التنظيم، بالرغم من أنه لا يمكن للحوكمة البيئية الخاصة الجديدة

---

[١] منال سخري، الحوكمة البيئية في الجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٢٠.

المبادرة في حل جميع المشاكل البيئية إلا أنها تساهم في إقتراح أشكال جديدة من المبادرات التي تحظى باهتمام صانعي القرار والممارسين والعلماء وبخاصة في ضوء الجهود الوطنية والدولية إزاء المشاكل البيئية الرئيسية[١].

رابعاً: الحوكمة البيئية المتعددة المستويات

حتى وقت قريب كانت السلطة البيروقراطية للدولة وتدخلاتها المركزية في إدارة الموارد البيئية أمرا ضروريا في معالجة التحديات البيئية دون الوطنية أين يتم دمج الوحدات الإدارية الدنيا والتنظيمات الإجتماعية في العمليات الرسمية للحوكمة البيئية بحسب رأي العديد من صانعي القرار والأكاديميين.

إلا أن سقوط العديد من إقتصاديات الدول التي تعتمد على السيطرة المركزية لزيادة التكامل والتطور الاقتصادي عبر الحدود الوطنية وإنخفاض تدفقات المعونات التي كانت تساعد البلدان النامية على معالجة الأزمات المالية إلى جانب التحولات في العمليات الديمقراطية بالعديد من هذه الدول ساهم في التخلي عن الأشكال المركزية للحكم وفسح المجال نحو أشكال بديلة للحوكمة التي تعتمد على مستويات عالية من المشاركة.

تقوم الحوكمة البيئية اللامركزية على تنمية المجتمع الهياكل السلطة القائمة في مقابل الامركزية الحوكمة البينية على المستوى المحلي وهو ما يعتبر مفارقة أين يتوافق وجود سلطة مركزية داخل السلطة وهي العملية التي تفترض مشاركة الفاعلين المحليين فيها ، فهي تقوم ببناء كيانات تنظيمية جديدة مثل مجموعات المستخدمين، إنشاء خطوط

لقد شهد النظام البيئي العالمي في العقد الماضي تغيرات بلغت أوجها خلال قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢ حيث بدأ التوجه للدولة الوطنية كوحدة وطنية فرعية يتم من خلالها إصلاح أنماط الحوكمة البيئية بمشاركة وحدة فوق وطنية كالإتحاد الأوربي على سبيل المثال ودول قومية أو مع منظمات حكومية دولية ومنظمات دولية غير حكومية إلى جانب الحكومات دون الوطنية، إلى جانب تعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص والذي يقدم أشكال جديدة للحوكمة البيئية بغض النظر عن التسلسل الهرمي الرسمي.

فصنع السياسات وفق النموذج التقليدي المعروف يكون بشكل عام من أعلى إلى أسفل النظام على الصعيد الدولي وصولا إلى المستوى المحلي مع دول قومية إلى جانب مشاركة الفواعل المختلفة ، أما في ظل الحوكمة المتعددة المستويات يتم الإبقاء على سلطة الدولة القومية مع تغيير في الوضع المؤسسي والذي يكون أكثر وضوحا فيما يتعلق بقطاع السياسات البيئية عن غيره من القطاعات المؤسسية الأخرى[٢].

كذلك فإن وضعية الفواعل المحلية والإقليمية مثلا الفواعل المستقلة عن الحكومات الوطنية هذا الإتصال مع الشبكات كذلك الوحدات فوق الوطنية، الحكومات المحلية وتنظيمات المجتمع المدني من أجل تنسيق الجهود المشتركة لإدخال سياسات هذه الشبكة في التأثير على عمليات صنع السياسات بمستويات النظام المختلفة وتتبنى الحكومات الوطنية هذه التغيرات من خلال إدخال عناصر جديدة

---

(1) Micheal P. Vandenbergh. Private Environmental Governance, Opcit.p.175

(٢) منال سخري، الحوكمة البيئية في الجزائر، مرجع سابق، ص٢٣.

في الهياكل القائمة إلى جانب أدوات جديدة للسياسة أين يتم بمقتضاها إعطاء حصة أكبر للمجتمعات المحلية والفواعل الأخرى.

المبحث الثاني: واقع الحوكمة البيئية في العراق

يمر واقع الحوكمة البيئية في العراق بمرحلة حساسة تعكس التحديات الكبيرة التي يواجهها البلد في إدارة موارده الطبيعية وحماية بيئته. يتسم العراق بتنوع بيئي غني ولكنه يعاني من مشكلات بيئية خطيرة نتيجة لعوامل متعددة، تشمل التغيرات المناخية، تدهور الأراضي، تلوث المياه، ونقص الموارد المائية. الوضع الراهن يُظهر تذبذبًا في قدرة المؤسسات الحكومية على تطبيق السياسات البيئية الفعّالة، مما يستدعي الحاجة الملحة إلى إعادة تقييم استراتيجيات الحوكمة.

نتيجةً لعوامل تاريخية وسياسية واقتصادية، شهدت البيئة العراقية انحسارًا في تدابير الحماية والتنظيم الفعّالة، خصوصًا في ظل الأزمات التي مرت بها البلاد. ومع ذلك، هناك جهود متزايدة لتحسين الإطار التشريعي والحد من التحديات البيئية من خلال مبادرات وطنية ودولية، بما في ذلك انضمام العراق إلى اتفاقيات مناخية عالمية مثل اتفاقية باريس.

الحكومة العراقية حاولت تعزيز التعاون بين الجهات المعنية والمؤسسات المدنية، بهدف إعطاء الأولوية لقضايا البيئة في الخطط التنموية. ومع ذلك، فإن الضعف في التنسيق والتعاون بين مختلف الوكالات الحكومية، بالإضافة إلى نقص الوعي البيئي في المجتمع، يشكل تحديات كبيرة تعيق تحقيق أهداف الحوكمة البيئية المستدامة.

يستدعي هذا الواقع الحاجة إلى استراتيجيات متكاملة تتضمن تعزيز الشراكات، وتفعيل السياسات، وتطوير الأطر القانونية، بالإضافة إلى زيادة الوعي البيئي في المجتمع، مما يساعد العراق على مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

بناءً على ما سبق سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول تحليل الوضع الراهن للبيئة في العراق وأهم التحديات، بينما في المطلب الثاني نتناول تقييم فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة في مجال الحوكمة البيئية

المطلب الأول: تحليل الوضع الراهن للبيئة في العراق وأهم التحديات

عند الحديث عن الوضع الراهن للبيئة في العراق وأزمة ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه وما له من تأثير كبير على البيئة العراقية يفضل الاطلاع على بعض التعريفات الخاصة بذلك منها:

أ- تغيير المناخ التغييرات على مدى فترات زمنية طويلة، عندما نبدأ في رؤية هذه التغيرات المستمرة على مدى عقود أو قرون يمكننا أن نسميها تغير المناخ.

ب- هو التغيرات الطبيعية في المناخ على مدى شهور أو عقود، وعندما تنظر إلى أنماط الطقس على مدى بضع سنوات خمسة أو عشرة سنوات تبدأ في رؤية تقلبات على أساس سنوي لم يكن شتاء هذا العام هو نفسه شتاء العام الماضي وهذه تقلبات قصيرة الأجل بسبب تقلب المناخ.

ج- ظاهرة الاحتباس الحراري: عبارة عن ارتفاع مستمر لدرجات الحرارة في أدنى طبقات الغلاف الجوي المحيط في الأرض نتيجة انبعاث الغازات الدفينة (بخار الماء وثاني أكسيد الكربون والأوزون والميثان والتي تمتص الأشعة تحت الحمراء الناتجة عن سقوط أشعة الشمس على سطح الأرض)

وحبسها في الغلاف الجوي الأرضي وتعمل على تدفئة سطح الأرض إذ بدونها يمكن أن تصل درجة حرارة سطح الأرض إلى درجات أدنى من درجة تجمد الماء، وقد تصل إلى ١٥ درجة مئوية تحت الصفر، أي إنها تحافظ علة درجة حرارة سطح الأرض بالمعدلات الطبيعية[١].

والأسباب البشرية لتغير المناخ هي: حرق الغابات وإزالتها[٢] انتاج مركبات الكلور وفلوريد الكربون[٣]، حرق الوقود الأحفوري والهيدروجين والهيدروكربوني، ومن أبرز التهديدات البيئية في العراق هي :

١- **مشكلة التصحر:** وتحدث العاملين رئيسيين: (قلة الأمطار، وعدم انتظام سقوطها، فطبقا لتقرير الأمم المتحدة عام ٢٠١٩ ، فأن العراق خامس بلد في العالم مهدد من ناحية وفرة الماء والغذاء وارتفاع درجات الحرارة[٤].
٢- **المواد المشعة:** هناك أكثر من ٤٠ موقع في عموم محافظات العراق ملوثة بمستويات عالية من الإشعاعات والمواد السامة نتيجة للحروب والإهمال، أما فيما يخص الإشعاعات الكهرومغناطيسية فإن التنافس بين شركات الهاتف النقال والانترنت وسعيها لنقل آلاف الأبراج الخاصة بها داخل المناطق السكنية وعلى أسطح المنازل والبنايات الكبيرة أدى إلى زيادة الإشعاعات الكهرومغناطيسية.
٣- **ظاهرة الجفاف:** يتعرض حوض دجلة والفرات إلى تناقص مياهه وتظهر صور الأقمار الصناعية إن المياه الجوفية في الحوض تتناقص بصورة سريعة وتشير التقديرات إلى أن تدفق المياه في نهري دجلة والفرات يمكن أن يتقلص بنسبة ٣٠ أو ٦٠٪ على التوالي بحلول نهاية القرن، ويستمر ارتفاع درجة الحرارة وانحسار هطول الأمطار من تعزيز هذا النمط بالنسبة لجميع دول الحوض ولكن العراق بوصفه دولة مصب فانه معرض على نحو خاص للتغيرات التي تجريها دول المنبع[٥]، حيث : يوجد عدد كبير من السدود المقامة على نهر الفرات داخل تركيا وسوريا ويمكن السيطرة على كميات المياه الواردة إليها وخزنها[٦]. إذن ضعف الحوكمة البيئية في العراق تتسبب في الهدر المائي وتجعله في موضع ضعف حيال دول المنبع تركيا وإيران اللتان تقومان ببناء السدود التي تجعل الوضع أكثر سوءا.

المنظمات البيئية التي تشكلت بعد العام ٢٠٠٣ كانت معدودة وتلاشت اغلب الكيانات البيئية دون إحلال بديل مثل: منظمة السلام الأخضر العراقية التي شكلتها وزارة التخطيط وفقا للوائح سلطة الاحتلال المؤقتة في ٢٠٠٤ ، ومنظمة بيئية محلية . وتفتقر اغلب المنظمات المحلية إلى الحوكمة حيث إن هياكلها وبنيتها التنظيمية غير واضحة أو ثابتة وغالبا ما تتسم بهيمنة الطرف المؤسس، ويمكن تقسيم أنواع المنظمات البيئية في العراق إلى منظمات مساندة للبيئة في منظمات غير حكومية

---

[١] حدة فروحات، انعكاسات ظاهرة الاحتباس الحراري على الأنظمة البيئية للدول مع الإشارة لمقترحات حلولها، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد ٥ ، السنة الخامسة، الجزائر، ٢٠١٢، ص١٣٦-١٣٨.

[٢] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موجز عن حالة الغابات في العالم، المسارات الحرجة لتحقيق التعافي الأخضر وبناء اقتصادات شاملة وقادرة على الصمود والاستدامة، روما، ٢٠٢٢.

[٣] الأمم المتحدة، مجموعة الإحصاءات البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الفصل الرابع، نيويورك، ٢٠١١، ص٨٠.

[٤] سعد جاسم محمد، التصحر وعلاقته بالمشكلات البيئية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٦، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٤، ص٢٣٢.

[٥] صلاح حسن بابان ، الجفاف يهدد دجلة والفرات: لهذا يدفع العراق ثمن حرب المياه ، الجزيرة نت ، ٢٠٢١ ، على الموقع الالكتروني : https://www./aljazeera.net/politics، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٣/١٥.

[٦] الحارث الحباشنة ، التغير المناخي جفاف نهري دجلة والفرات مهدد استقرار وأمن العراق البيئي والمائي والغذائي ، بي بي نيوز عربي https://www.bbc.com/ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٣/١٥.

محلية تنشط في مجال الإغاثة والدعم الإنساني، المنظمات البيئية العمومية ونشاطها غير محدد بمشكلة معينة أو منطقة مراعاة لفرص التمويل المنظمات البيئية المتخصصة.

ترتبط معظم المشاريع المهددة للبيئة بالأحزاب أو النظام السياسي نفسه وتسمى (حزم السلطة) في العراق، وان الإجراءات التعسفية من حزم السلطة ضد المدافعين عن البيئة جعلت المنظمات ترزخ تحت الخوف وعدم الحصانة من القيود والمخاطر الأمنية ما جعلها ترتد على نفسها ولا تستطيع التحدث بحرية ولا تستطيع تلك المنظمات التحدث بحرية أو نشر معلومات لا ترغب الدولة بنشرها وهي تخضع للمراقبة الحكومية.

المطلب الثاني: تقييم فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة في مجال الحوكمة البيئية

تسهم الإجراءات الحكومية البيئية في العراق في تلبية التحديات البيئية وتعزيز قدرات البلاد على مواجهة التغيرات المناخية. هنا سنقدم مزيد من التفاصيل حول العمليات المحورية:

١. **تأسيس دائرة حماية وتحسين البيئة:**

تأسست دائرة حماية وتحسين البيئة عام ١٩٩٧ بموجب قانون حماية وتحسين البيئة (رقم ٣). ويعكس إنشاء هذه الدائرة التزام الدولة بتعزيز الوعي البيئي والمشاركة الفعالة في حماية النظم البيئية. ومن بين المهام الرئيسية للدائرة[١]:

- تقييم الأثر البيئي: وضع آليات لتقييم المشاريع التنموية وتأثيرها على البيئة.

- تنفيذ السياسات: تطوير الأنظمة والسياسات المتعلقة بالحماية البيئية ورصد تأثيرها.

- التعاون مع المنظمات الدولية: تأسيس شراكات مع منظمات غير حكومية ومنظمات دولية لتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية، هذا الإجراء ساعد في تعزيز مفهوم الموارد المستدامة، مما أسهم في تحسين جودة الحياة وزيادة الوعي البيئي لدى المجتمع.

٢. **إعادة تنظيم وزارة البيئة:**

تمت إعادة تنظيم وزارة البيئة عام ٢٠١١، مما أتاح تحسين توزيع المهام والموارد. تشمل هذه الإصلاحات:

- تطوير الهياكل الإدارية: إعادة هيكلة إدارات الوزارة لتكون أكثر فعالية في تقديم الخدمات البيئية.

- تعزيز الكوادر البشرية: الاستثمار في تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم لضمان القدرة على التعامل مع التحديات البيئية المعقدة.

أدى ذلك إلى تحسين مستوى الكفاءة داخل وزارة البيئة وزيادة القدرة على تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات البيئية.

٣. **الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية:**

---

[١] بدرية صالح عبد الله، دور الحوكمة البيئية في تحقيق الأمن البيئي في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٥٢، السنة الثالثة عشر، ٢٠٢٤، ص١١٥.

يمثل انضمام العراق إلى الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية واحتياجة لتقديم البلاغ الوطني عن الانبعاثات خطوة كبيرة نحو الالتزام بالمعايير الدولية. يتضمن هذا[١]:

- إعداد تقارير دورية: تقديم إعداد مستمر للمعلومات حول الانبعاثات والخطوات المتخذة للحد منها.

- تطوير استراتيجيات وطنية: بناء استراتيجيات تستند إلى البيانات والأبحاث العلمية لدعم التكيف والحد من آثار التغيرات المناخية.

هذا الالتزام الدولي يعكس الجهود العراقية الحثيثة لمواجهة التغير المناخي ويعزز فرص العراق للحصول على الدعم الفني والمالي.

٤. تشكيل اللجنة الوطنية الدائمة للتغيرات المناخية:

تعتبر اللجنة الوطنية الدائمة للتغيرات المناخية منصة مثالية للتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية. تشمل أهدافها:

- متابعة السياسات الوطنية: رصد وتقييم فعالية السياسات والإجراءات المعتمدة والتأكد من تنسيق الجهود.

- التثقيف والإعلام: تطوير برامج توعية للمجتمع حول أهمية الحفاظ على البيئة والتجاوب مع التغيرات المناخية.

بالإضافة إلى تحقيق التنسيق المؤسسي، فإن هذا يعزز المشاركة المجتمعية ويشجع الأفراد على اتخاذ خطوات إيجابية نحو حماية البيئة.

٥. انضمام العراق إلى اتفاقية باريس:

انضم العراق إلى اتفاقية باريس التي تستهدف تقليل الانبعاثات العالمية، وهو ما يعكس تطورًا مهمًا في الجهود البيئية العراقية. يتطلب الالتزام بتعهدات الاتفاقية[٢]:

- تفعيل خطط العمل: وضع خطط عمل وطنية تكون ملائمة للظروف المحلية وتستجيب للالتزامات الدولية.

- التعاون الدولي: تعزيز الاتصالات مع الدول المتقدمة والدول المانحة للحصول على دعم مالي وفني.

السماح بالتعاون مع المجتمع الدولي يمكن أن يسهل الحصول على التقنيات الحديثة ويرفع من مستوى الوعي البيئي. من المهم أيضًا أن يسعى العراق لتشجيع الاقتصاد الأخضر وتعزيز الاستدامة من خلال مشروعات جديدة.

٦. التحديات والتهديدات:

---

[١] ينظر قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٢٠ (قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاق باريس الملحق باتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغيير المناخ لعام ١٩٩٢) . ٢- تعليمات الحفاظ على الوثائق في مجلس القضاء الاعلى رقم (١) لسنة ٢٠٢١.

[٢] بدرية صالح عبد الله، دور الحوكمة البيئية في تحقيق الأمن البيئي في العراق، مرجع سابق، ص١١٦.

تسببت آثار التغير المناخي، بما في ذلك الجفاف وتدهور الموارد المائية، في تهديد الاستقرار البيئي والاجتماعي في العراق. من بين التحديات:

- ندرة المياه: الضغط على نهر دجلة والفرات نتيجة للتغييرات المناخية والممارسات غير المستدامة.

- تدهور الأراضي: الاستنزاف المستمر للموارد الزراعية نتيجة للجفاف وفقدان التربة الخصبة.

يمكن أن تؤدي هذه التحديات إلى تصاعد النزاعات حول الموارد، مما ينعكس سلبًا على الأمن الغذائي والاجتماعي في البلاد، حيث تتزايد المخاوف من الهجرة المحلية والنزاع بين المجتمعات حول المياه والموارد.

٧. استراتيجيات مستقبلية:

لتعزيز فاعلية الإجراءات الحالية، ينبغي على الحكومة العراقية تبني استراتيجيات أكثر شمولية، مثل:

- خلق شراكات محلية ودولية: مع منظمات المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والهيئات الدولية لتعزيز جهود الحوكمة البيئية.

- استثمار في البحث والتطوير: لدعم الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد الطبيعية.

- تعزيز التعليم البيئي: إدماج مفاهيم الحوكمة البيئية في المناهج التعليمية لضمان وعي أفضل للأجيال المقبلة.

يسعى العراق جاهدًا لمعالجة قضايا الحوكمة البيئية والتغير المناخي، لكن لا تزال هناك العديد من التحديات. تحتاج الحكومة إلى تكثيف الجهود لتفعيل التزاماتها، وزيادة الشفافية، وتعزيز التعاون الدولي والمحلي لضمان أمن البيئة واستدامة الموارد. يتطلب تحقيق الأهداف البيئية التزامًا قويًا ورؤية استراتيجية مركّزة للمستقبل.

الخاتمة

تعتبر الحوكمة البيئية في العراق ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان الأمان البيئي. من خلال تعزيز التنسيق وتطوير استراتيجيات شاملة، وزيادة الدعم الدولي، وتنفيذ برامج التعليم البيئي، يمكن للعراق تحسين قدرته على مواجهة التحديات البيئية المعقدة، وضمان بيئة أكثر استدامة للأجيال القادمة، يمكن تلخيص النتائج والتوصيات كما يلي:

أولاً: النتائج:

١- شهد العراق تحسينًا ملحوظًا في الإطار التشريعي للبيئة، من خلال تأسيس وزارات ومجالس تركزت على حماية البيئة، مما يعكس التزام الحكومة بمتطلبات الحوكمة البيئية.
٢- تمثل تشكيل اللجان الوطنية وزيادة التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني خطوة مهمة نحو تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين، مما أدى إلى تحسين الاستجابة المجتمعية للممارسات البيئية السلبية.
٣- بالرغم من الجهود المبذولة، لا تزال هناك تحديات تواجه انسجام السياسات البيئية مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مما يعوق تنفيذ الأهداف البيئية بكفاءة.
٤- تسببت التغيرات المناخية في تأثيرات سلبية على الأمن البيئي والاجتماعي في العراق، بما في ذلك ندرة المياه وتدهور الزراعة، مما يهدد الاستقرار الغذائي والمائي في البلاد.

ثانياً: التوصيات:

١- يجب أن تسعى الحكومة إلى تعزيز التعاون بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تشكيل لجان تنسيقية لتنفيذ السياسات البيئية وضمان تكاملها، مما يسهم في زيادة فعالية الإجراءات المتخذة.
٢- ينبغي على العراق اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة للتكيف مع التغيرات المناخية، تشمل دعما أكبر لبرامج الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة. ينبغي أيضًا أن تُعطى الأولوية للبحوث والدراسات التي تستند إلى البيانات العلمية لرسم السياسات البيئية.

٣- يتطلب تحقيق الأهداف البيئية في العراق التعاون المستمر مع المجتمع الدولي للحصول على الدعم المالي والتقني. ينبغي على العراق تعزيز الشراكات مع الدول والمنظمات الدولية لدعم مشروعات خفض انبعاثات الكربون وتحسين البنية التحتية البيئية.
٤- يجب أن تكون هناك جهود مكثفة لتفعيل التعليم البيئي في المدارس والجامعات، بالإضافة إلى الحملات التوعوية للمجتمع. يساعد ذلك في غرس ثقافة الحماية البيئة بين الأجيال الناشئة ويعزز الالتزام بالاستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

1- Environmental Institute. DC,2014),p.32.
2- Micheal P. Vandenbergh. Private Environmental Governance, Opcit.p.175
3- Micheal P.Vandenbergh, "The Emergence of Private Environmental Governance", (Washington:
4- Philip Pattberg. "Private Environmental Governance and The Sustainability Transition Functionand Impact of NGOs, Business partner strips, "Berlin Conference on the Dimenssion of Global Environmental Change, Environmental Policy Center, Berlin, 2004), p.52.

5- Suleiman Isa, I. (2000). *Environmental pollution*. Al-Kitab Al-Hadith Publishing, Algeria.

6- Ibn Manzur. (1994). *Lisan al-Arab*. Dar Sader, Beirut.

7- Salami, A. (2016). Media and communication as a strategic actor in establishing principles of environmental governance under current risks and crises: Reality and aspirations. *Studies and Research Journal, The Arab Journal of Human and Social Sciences*, (25).

8- United Nations. (2011). *Compilation of environmental statistics in the ESCWA region, Chapter Four*. New York.

9- Abdullah, B. S. (2024). The role of environmental governance in achieving environmental security in Iraq. *Hammurabi Journal of Studies*, 13(52).

10- Al-Habashneh, H. (n.d.). Climate change and the drying of the Tigris and Euphrates rivers threatens Iraq's environmental, water, and food security. *BBC News Arabic*. https://www.bbc.com

11- Frouhat, H. (2012). Implications of global warming on the ecosystems of states with suggested solutions. *Journal of Economic and Financial Studies*, University of El Oued, 5.

12- Shukri, H. (2014). Towards global environmental governance. *Ru'a Journal*, Emirates Center for Strategic Studies and Research, UAE.

13- *Constitution of the Republic of Iraq*. (2005, October 15).

14- Mohammed, S. J. (2014). Desertification and its relation to environmental problems. *Journal of the Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies*, 46, Al-Mustansiriya University, Iraq.

15- Baban, S. H. (2021). Drought threatens the Tigris and Euphrates: Why Iraq pays the price of water wars. *Al Jazeera Net*. https://www.aljazeera.net/politics

16- Beladi, A., & Ramdani, L. (2010, November 17-18). Environmental management governance as a principle of achieving sustainable development in Algeria. *Conference on Prospects for Sustainable Development and Environmental Qualification Requirements for Economic Enterprises*, Guelma University.

17- Salameh, G. A. (2012). Governance in the context of globalization. *International Scientific Conference on Globalization of Management in the Knowledge Era*, Jinan University, Beirut.

18- *Iraqi Law for the Protection and Improvement of the Environment No. 3 of 1997.*

19- *Law No. 31 of 2020 (Law of Iraq's Accession to the Paris Agreement annexed to the United Nations Framework Convention on Climate Change of 1992).*

20- Al-Jisr, K. (2010). Environmental governance. *Report on the State of the Environment in Lebanon: Reality and Trends*. Beirut.

21- Youssef, M. H. (2007). *Determinants and standards of governance*. National Investment Bank, Egypt.

22- Sakhri, M. (2020). *Environmental governance in Algeria* (Doctoral dissertation, University of Batna, Faculty of Law and Political Science). Algeria.

23- Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2022). *State of the world's forests: Critical pathways for green recovery, inclusive, resilient, and sustainable economies*. Rome.

24- Al-Rawi, N. A. (2012). Determinants of governance: An econometric study of a selected sample of countries. *International Scientific Conference on Globalization of Management in the Knowledge Era*, Tripoli–Beirut.

25- Khellafa, H. (2014). A reading of the approaches explaining globalization and governance. *Journal of Generations of Human and Social Sciences*, Jil Scientific Research Center, (4).

الفهرس

خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. **المقدمة**
157 أولاً: أهمية الدراسة
157 ثانياً: أهداف الدراسة
157 ثالثًا: إشكالية الدراسة
157 رابعًا: منهجية الدراسة
157 خامسًا: خطة الدراسة
159 المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة البيئية
159 المطلب الأول: مفهوم الحوكمة البيئية
162 المطلب الثاني: أنواع الحوكمة البيئية
165 المبحث الثاني: واقع الحوكمة البيئية في العراق
165 المطلب الأول: تحليل الوضع الراهن للبيئة في العراق وأهم التحديات
167 المطلب الثاني: تقييم فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة في مجال الحوكمة البيئية
170 الخاتمة
170 أولاً: النتائج:
170 ثانياً: التوصيات:
171 قائمة المصادر والمراجع